Revue des
lumières

Spécialisée en sciences humaines; pensée et communauté

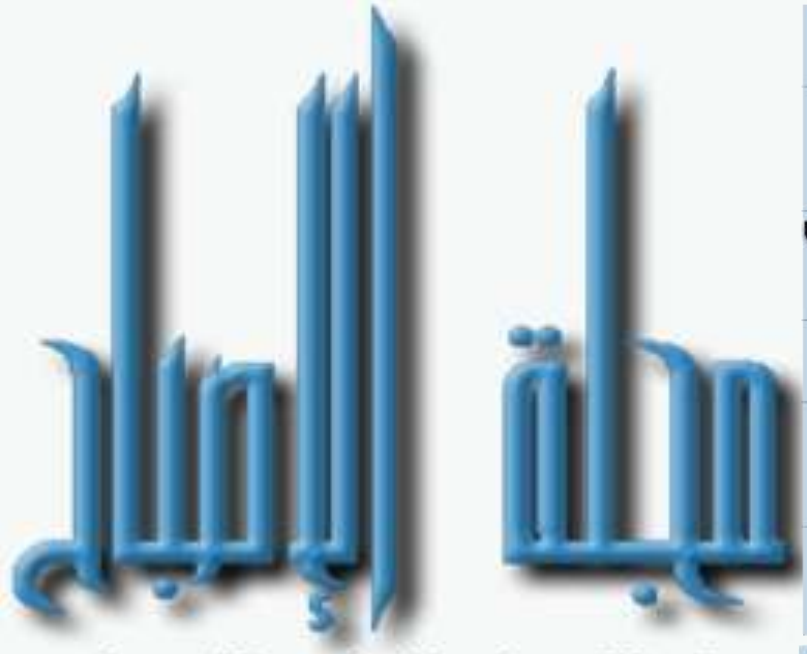

جهود المستشرقين الألمان في البحث اللغوي العربي	نرجس بخوش
إسهامات المستشرق الألماني أوغست فيشر في الدراسات اللغوية العربية: [المعجم التاريخي اللغوي نموذجا]	سامية بحري
مخارج الأصوات بين سيبويه والمحدثين: أوجه الاتفاق والاختلاف	رشيد محمد الزهوي صالح عبد الله العولقي
الرواية الشفهية للشعر العربي القديم: إشكالات وأبعاد	الحسن بنيعيش
إشكالية عدة القوافي عند الخليل بن أحمد الفراهيدي: حل الإشكالية واستدراك على الخليل في العدة	محمد الطحناوي
أهمية القيادة في التطور الإداري والاجتماعي للدولتين الأموية والعباسية	نبيلة ميمي جهيدة شاوش فوان
الأقليات في الدولة العثمانية بين الاضطهاد والتمكين	فديحة يعقوبي
دور المدارس في النهضة العلمية بالمشرق الإسلامي خلال القرن [5-6هـ/11-12م]	مروان بن شوش
النمو الحضري والتحضر في بلدان العالم: مقاربة لنظريات السوسيولوجيا الحضرية	أحمد الطاهري
جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية (1967 - 1990م)	لبيد حسين الجابري وليد عبدالباري قاسم صالح
الوبا، بين العقوبة والدوا، من منظور الإنسان البدائي خلال عصور ما قبل التاريخ	زينب عبد التواب رياض فميس

مجلة الإصباح للعلوم الإنسانية والفكر والسياسة والمجتمع
مجلة أكاديمية فصلية محكمة
العدد6، غشت 2021

Revue spécialisée en sciences humaines, pensée, politique et communauté, publiée par centre Al-Isbaah pour les études civilisationnelles, politiques et stratégiques

جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية
(1967 – 1990م)
People's Democratic Republic of Yemen (1967–1990)

د. لبيد حسين الجابري | Dr . Labeed Hussein Al Jabri
د. وليد عبدالباري قاسم صالح| Dr . Waleed Abdulbari Qassem Saleh

الملخص

يقدم البحث خلفية تاريخية موجزة لمراحل استقلال وقيام جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية والتغيرات المتسارعة التي شهدتها في التركيبة السياسية للجمهورية والتقسيمات الإدارية وأشكال السلطة التشريعية والتنفيذية والحقبة التي حكمتها في ظل الصراعات التي مرت بها هذا البلد الوليد العهد، كما سلط الضوء على مجالات التطور والنهوض الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والإعلامي والعسكري والتفاعل مع دول الجوار وبقية دول العالم في مرحلة سياسية حرجة من التوترات والاستقطابات التي لا مفر منها بين المعسكرين الغربي والشرقي والذي ازدهرت به بالتدريج منذ حصولها على الاستقلال في 1967م، وحتى تلاشيها والاندماج في الدولة الجديدة بإعلان الوحدة اليمنية 1990م.

كلمات مفتاحية

جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، استقلال، سلطة، تشريعية، تنفيذية.

Abstract

The research presented a brief historical background to the stages of the independence and establishment of the People's Democratic Republic of Yemen and the rapid changes it witnessed in the political structure of the republic, administrative divisions, forms of legislative and executive authority and the era it ruled in light of the conflicts experienced by this nascent country. It also sheds light on the areas of economic, social and cultural development and advancement and. In addition, the media and military, and interaction with neighboring countries and the rest of the world, in a critical political phase of tensions and polarizations, which are inevitable between the western and eastern camps. Which gradually developed since it gained independence in 1967, and until its disappearance and integration into the new state with the declaration of Yemeni unity in 1990.

Key words

The People's Democratic Republic of Yemen, independence, authority, legislative, and implementation.

المقدمة

في التاسع عشر من يناير 1839م تمكنت القوات الإنجليزية من السيطرة على مدينة عدن عسكريا [1]، بعد أن فشلت العديد من محاولات السيطرة عليها سلميا، وكانت السيطرة على عدن التي تتمتع بموقع مفصلي هام وأساسي على الطريق الطبيعي الممتد ما بين المحيط الهندي والبحر الأحمر والبحر الأبيض المتوسط، وعقدة جوهرية حاسمة في خط التجارة الدولي القديم والدائم الأهمية ما بين الهند والشرق الأقصى وبلدان البحر الأبيض وأوروبا[2]. تمثل أحد الأهداف الرئيسية للسياسة البريطانية آنذاك الرامية إلى الهيمنة على طريق التجارة البحرية العالمية والموانئ الاستراتيجية الواقعة عليها، حتى تتمكن من جني المزيد من الأموال ومن فرض سيادتها على تجارة العالم، وساعدها على تحقيق تلك الأهداف، امتلاكها أسطول بحري عسكري يصعب التغلب عليه.

وبعد سيطرتها على عدن تمكنت من تدعيم سلطتها فيها، ومن أفشال كل المحاولات التي قام بها بعض رجال القبائل لاستردادها، ونجحت سياستها مع زعماء القبائل المحيطة بعدن من عقد سلسلة من معاهدات الصداقة والسلام نظير حوافز مالية شهرية صغيره، استفادت منها بشكل كبير في تنشيط تجارة الميناء مع مناطق الداخل، ومع تنامي ذلك النشاط التجاري عملت في سنة 1855م على جعل ميناء عدن ميناءً حراً[3]، وربطته بغرفة تجارية كانت تمثل كبار رجال الأعمال والتجار[4]، وفتح الباب للشركات التجارية الإنجليزية الكبرى لإنشاء وكالات تجارية لها في عدن.

ومنذ ذلك الوقت شهدت مدينة عدن حركة تجارية نشطة، ومثلت قبلة للكثير من تجار المناطق المجاورة والعالم كله، فرافق ذلك النشاط تطورا عاما في أوضاع المدينة انعكس إيجابيا على خدمة التعليم والصحة، وساهم في ظهور المنتديات الثقافية والنوادي الأدبية والصحف والمجلات والسينما والمسرح، والنقابات والأحزاب السياسية، وكان من الطبيعي أن يؤدي ذلك الانفتاح الثقافي والسياسي، في ظل المناخ التحرري الذي شهده العالم بعد الحرب العالمية الثانية وزخم القومية العربية بعد قيام الثورة المصرية في 1952م إلى وعي ثوري تحرري وإلى رفع الصوت المعارض للاستعمار.

مشكلة البحث:

تفتقر المكتبة اليمنية تحديدا والمكتبة العربية عموما إلى قلة المراجع والبحوث المنشورة عن تقييم تجربة وتاريخ جمهورية اليمن الديمقراطية من مختلف الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لهذا نعتقد أن هذا البحث يمكن أن يقدم بعض الحقائق والظروف التي مرت بها الجمهورية الفتية منذ حصولها على الاستقلال في 1967م، من الاستعمار البريطاني كذلك مراحل الصراع خلال تلك الفترة الوجيزة وهي العمر الذي قضته جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية منذ الاستقلال وحتى تحقيق الوحدة اليمنية في 1990م.

حيث نستعرض في هذا البحث خلفية تاريخية موجزة لنظام الحكم في الجمهورية برؤسائه الخمسة وكذلك السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية لحكوماته الست بالإضافة إلى مجالات التطور لمختلف الأصعدة والظروف التي ساعدت على ذلك التطور.

هدف البحث:

يهدف هذا البحث إلى:

- توضيح الرؤى التاريخية لقيام جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية في ستينيات القرن العشرون وذلك باستعراض موجز عن موقعها وأسمها وتكوينها والتقسيمات الإدارية لها.
- تسليط الضوء وإعطاء صورة واضحة عن الحقبة الزمنية لتلك المرحلة للجمهورية ورؤسائها الذين حكموها خلال الـ 23 عاماً وأيضاً الدور الذي لعبوه في المنطقة على مختلف الأصعدة إقليمياً ودولياً.

- التعريف ببعض المنجزات الإيجابية القيمة لتحقيق التنمية المستديمة الذي أقدمت عليه تلك الحكومة رغم الظروف القاسية والصعبة لرفع كفاءة الشعب بالتعليم والقضاء على الأمية ما جعلها سابقة بين دول الوطن العربي.

أهمية البحث:

تكتسب أهمية البحث التاريخية في تقديم مادة مرجعية لطلاب الدراسات العليا والباحثين والمهتمين بالشأن اليمني من خلال توضيح بعض الحقائق؛ السياسية والاجتماعية والعسكرية والصراعات الدموية التي مرت بها البلد على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي، كذلك الإنجازات بمختلف المجالات التنموية التي حصلت خلال تلك الفترة.

المبحث الأول: الملامح العامة للجمهورية

قيام الجمهورية:

شكلت مرحلة الستينات مرحلة مفصلية في تاريخ الجنوب السياسي، مهدت بشكل كبير للاستقلال، فقد تحول الرفض السياسي للاستعمار من القول إلى فعل على الأرض، فعمت المدينة موجات يومية من الإضرابات والمظاهرات الرافضة للاستعمار، وفي حين لجاءت بعض الأحزاب لطريق النضال السلمي (حزب الرابطة والشعب، ومنظمة التحرير) سلكت بعضها طريق الكفاح المسلح لنيل الاستقلال (الجبهة القومية) التي استهلت مقاومتها في 14 أكتوبر 1963م من جبال ردفان، ثم سلكت منظمة التحرير في 1965 الطريق نفسه، وبذلت الجامعة العربية وجمهورية مصر العربية جهودا لدمج الجبيهتين في جبهة واحدة – 13 يناير 1966م – أطلق عليها (جبهة التحرير) غير أن تلك المحاولة لم يكتب لها النجاح .

وبعد أعمال عسكرية وحركة مدنية ذات طابع ثوري تحرري عديدة دامت مدة أربعة أعوام في أرياف ومدن الجنوب العربي، تمثلت في دعم الانتفاضة المسلحة وانطلاق شراراتها من ردفان 14أكتوبر1963م ومن داخل عدن ابتدأت بقنبلة المطار في 1963/12/10م[1]، تمكنت في الأخير الجبهة القومية من حسم الأمور لصالحها، وإسقاط كل المناطق والسلطنات الجنوبية في يدها، وأرغمت بذلك الحكومة البريطانية على الموافقة على التفاوض معها حيث أعلن جورج براون وزير الشؤون الخارجية البريطانية عن موافقة بريطانيا على التفاوض مع الجبهة القومية لتسليم الجنوب العربي في 20 نوفمبر 1967م في مدينة جنيف السويسرية[1]، وفي اليوم المحدد حضر وفدا التفاوض، وفي اليوم التالي عقدت جلسة التعارف بين الوفدين وبعد ذلك بدأت المفاوضات من 22-29 نوفمبر 1967م[1]، والتي أسفرت عن توقيع اتفاقية جنيف في ظهيرة يوم 29 نوفمبر 1967م، وفي اليوم التالي الـ30 من نوفمبر 1967م تم الإعلان عن جلاء الاستعمار البريطاني وقيام جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية التي اتخذت من مدينة عدن عاصمة لها ومن قحطان محمد الشعبي أول رئيس لتلك الجمهورية الوليدة.

الموقع:

تقع جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية في الجنوب الغربي من الجزيرة العربية، يحدها من الشمال الغربي الجمهورية العربية اليمنية (شمال اليمن) ومن الشمال الشرقي المملكة العربية السعودية، ومن الشرق سلطنة عمان، ومن الجنوب البحر العربي، واعتمدت في حدودها السياسية على الحدود التي كانت قائمة في عهد الحماية البريطانية، والتي تم ترسيمها من قبل لجنة مشتركة مع الأتراك الذين كانوا يحكمون شمال اليمن بين عامي 1902 – 1904 والتي عمدت من حكومة الطرفين في 1914م[1]، وعلى الخط الحدودي الشمالي مع السعودية الذي أعلنته بريطانيا من جانب واحد في منتصف الخمسينيات بعد المشاكل الحدودية مع المملكة السعودية في شمال حضرموت[1]، وبشكل عام فالمساحة الإجمالية المقدرة لجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية حوالي 307600كم [1]، ومنذ اللحظات الأولى للمفاوضات الاستقلال فقد نشبت بين الوفدين على جزر كوريا موريا التي سلمتها الحكومة البريطانية لسلطنة عمان[1]، وهو الأمر الذي أدى لتوقف المفاوضات لبعض الوقت بسبب غضب الوفد الجنوبي واعتراضه على ذلك وحل الخلاف

بوضع خاص اتفاقية جنيف وهو البند الخامس عشر الذي ينص على أن حكومة صاحبة الجلالة ستقوم بمساعدة الدولة الجديدة في تقديم الوثائق والخرائط التي تثبت الأراضي والحدود والجزر التابعة لها، وعند عقد الاجتماع المؤجل في أبريل 1968م ثم مناقشة القضايا العسكرية وملف المالية والمعاشات[1]، ولم يتم التطرق لملف الحدود والمناطق والجزر التابعة للجمهورية الجديدة مما أدى للكثير من الحروب والصدامات مع العديد من الأشقاء في دول الجوار.

اسم الجمهورية:

كان اسم دولة الاستقلال واحدة من نقاط الخلافات التي دارت في اجتماعات القيادة العامة للجبهة القومية، أدت في الأخير لظهور ثلاثة آراء كان الأول منها يرى أن يطلق عليها اسم جمهورية عدن، وذلك لمكانة مدينة عدن وأهميتها الاستراتيجية، بينما كان أصحاب الرأي الثاني يرون أن تسمى دولة حضرموت الكبرى لشهرة مدينة حضرموت على مدى التاريخ، في الوقت الذي رأى أصحاب الرأي الثالث أن الاسم يجب أن يكون جمهورية الجنوب العربي تأكيداً للهوية القومية العربية، وعند احتدام النقاش في الأطر الداخلية للجبهة القومية ظهر رأي رابع يرى أن يطلق على الجمهورية اسم جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية، وفي الأخير تم الاتفاق على "جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية" واستمرت تلك التسمية منذ يوم الاستقلال 30 نوفمبر 1967م حتى الأول من ديسمبر 1970م عندما تم تعديل الاسم إلى : جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية[1].

علم الجمهورية:

تكون علم الجمهورية من الألوان الأفقية المرتبة من أعلى إلى أسفل الحمر ثم الأبيض ثم الأسود وله من ناجية السارية مثلث أزرق تتوسطه نجمة حمراء [1].

التقسيم الإداري للجمهورية:

في 11 ديسمبر 1967م أصدر الرئيس قحطان محمد الشعبي مرسوم التقسيم الإداري للجمهورية ونص على أن تقسم جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية إلى ست محافظات وهي:

المحافظة الأولى:

وتشمل عدن (العاصمة) والمعلا والتواهي والشيخ عثمان والبريقة وعمران ورأس العارة ودار سعد والعماد وسقطرى.

المحافظة الثانية:

وتشمل لحج والصبيحة والحواشب ولضالع وردفان والشعيب.

المحافظة الثالثة:

وتشمل أبين وأحور ودثينة والعواذل ويافع.

المحافظة الرابعة:

وتشمل بيحان وبئر على وشبوة وعبرة والعوالق ووادي جردان ووادي عزان وحبان ووادي ميفعة.

المحافظة الخامسة:

وتشمل وادي دوعن ووادي حجر ووادي المسيلة ووادي حضرموت والكره والصيعر والمناهيل والشحر.

المحافظة السادسة:

وتشمل المهرة [1].

وفي عام 1979م صدر مرسوم رئاسي جديد تم فيه استبدال أرقام المحافظات بأسماء عربية مثل محافظة عدن – محافظة لحج – محافظة أبين – محافظة شبوة – محافظة حضرموت – محافظة المهرة [1].

الاعتراف الخارجي بالجمهورية:

تقدم الرئيس قحطان محمد الشعبي بخطاب رسمي إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية، وذلك في مساء يوم الـ 30 من نوفمبر 1967م يطلب فيها موافقة الجامعة العربية على قبول عضوية جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية، وفي اجتماع الجامعة العربية المنعقد في 12 ديسمبر 1967م وافق أعضاء الجامعة العربية على قبول عضوية جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية[1].

في الثاني من ديسمبر 1967م أرسل الرئيس قحطان الشعبي مذكرة إلى الأمين العام للأمم المتحدة يطلب فيها بالعضوية، خاصة بعد رسالة الترحيب التي وجهها الأمين العام للأمم المتحدة لوفد اليمن الجنوبي المفاوض عقب توقيع اتفاقية جنيف في ظهيرة يوم 29 نوفمبر 1967م رحب فيها بدولة اليمن الجنوبية في الهيئة الدولية ومباركاً بالحصول على الاستقلال الوطني، وفي 14 ديسمبر 1967م وافق أعضاء الأمم المتحدة على قبول عضوية جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية في هيئة الأمم المتحدة وبذلك حصلت على الحصانة العربية والضمان الدولي من أي محاولات تهدف لإسقاطها والنيل منها وهي لا تزال حديثة الولادة[1].

المبحث الثاني: نظام الحكم

عقد أعضاء القيادة العامة للجبهة القومية اجتماع طارئ فور عودة وفدهم المفاوض من جنيف وذلك لمناقشة الترتيبات اللازمة قبل إعلان قيام الجمهورية والمتمثلة في رسم الملامح العامة للجمهورية واسمها وعلما وحدودها ونظام حكمها ومسار توجهها وهو الطريق الاشتراكي بمساعدة ودعم الاتحاد السوفييتي، وبعد نقاشات مستفيضة بين الأعضاء صدر القرار رقم (1) الذي حدد الملامح العامة للجمهورية الجديد وقد تضمن في البند الخامس منه الإشارة إلى أن نظام الحكم في الجمهورية نظام رئاسي[1]، كما صدر القرار رقم (2) ونص على تعيين السيد قحطان محمد الشعبي رئيساً لجمهورية اليمن الجنوبية الشعبية وذلك لمدة سنتين من تاريخ التعيين، وكلف رسمياً بإعلان الاستقلال الوطني في اليوم التالي أي يوم 30 نوفمبر 1967م وتشكيل الحكومة الأولى للجمهورية[1].

رؤساء الجمهورية:

تولى رئاسة جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية منذ قيامها في الـ 30 من نوفمبر 1967م وحتى إعلان الوحدة اليمنية في 22 مايو 1990م خمسة رؤساء هم:

1-قحطان محمد الشعبي (1967-1969م)

هو أول رئيس للجمهورية فور إعلان استقلالها أي من 30 نوفمبر 1967م وحتى 21 يونيو 1969م، ولد في مدينة طور الباحة – الصبيحة(1923م) وتخرج من جامعة دوردون في كلية الزراعة بالخرطوم مهندساً زراعياً[1]، وعمل في مجال عمله في مدينة أبين ولحج وحضرموت، وهو أحد مؤسسي رابطة أبناء الجنوب[1]، عين بعد انتصار ثورة 26 سبتمبر 1963م مستشاراً للرئيس عبد الله السلال لشؤون الجنوب المحتل، وهو من تولى رئاسة وفد المفاوضات في جنيف ووقع على اتفاقية الاستقلال[1]، توفي في 7 يوليو 1981م عن عمر يناهز 57 عاماً[1].

2-سالم أحمد ربيع علي (سالمين) (1969-1978م)

تولى رئاسة الجمهورية خلال الفترة من 22 يونيو 1969م وحتى 26 يونيو 1978م، ولد في قرية المحل بمدينة أبين 1935م.وتلقى تعليمه في مدينة عدن ثم عمل في مجال التعليم، وهو يعد أحد القادة البارزين في الجبهة القومية ومن صفاته شدة التواضع وحبه الشديد للجلوس بين أوساط الشعب وبخاصة الفقراء والبسطاء منهم[1]، صدرت العديد من القوانين ونظمت الحياة في عهده وانخفضت الأسعار وتقوت العملة، وعموماً فإن كل أعماله كانت لخدمة الطبقات الكادحة والمعدومين لذلك لقب بأبو المساكين، تميز بميوله السياسية اليسارية للتيار الصيني الماوي أعدم بقرار حزبي في 27 يونيو 1978[1].

3-عبد الفتاح إسماعيل (1978-1980)

هو ثالث رئيس لجمهورية اليمن الجنوبية الشعبية حيث تولى رئاسة الجمهورية خلال الفترة من 26 ديسمبر 1978م وحتى 20 أبريل 1980م، وهو من مواليد (1939م) الحجرية في محافظة تعز، عمل كمتدرب في شركة مصافي عدن، وانخرط في العمل الثوري حتى أصبح عضواً في اللجنة التنفيذية للجبهة القومية، كما أنه كان أحد الأعضاء الوفد المفاوض في جنيف، وبعد الاستقلال عُين وزيراً للثقافة والإرشاد وشؤون الوحدة اليمنية[1]، ومنذ 1969 أصبح أمينا عاما للتنظيم السياسي الجبهة القومية ،حيث قام خلال فترة رئاسته بجمع فصائل العمل الوطني ودمجها في إطار تنظيم واحد هو الحزب الاشتراكي اليمني وذلك في أكتوبر 1978م وقد استقال من رئاسة الجمهورية في 20 أبريل 1980م وذلك لأسباب صحية، تميز بتقربه الكبير من السوفيت ووقع أول معاهدة صداقة وسلام طويلة الأمد مع موسكو 1979، وقتل في أحداث دموية في 13 يناير 1986م[1].

4-علي ناصر محمد (1980-1986)

هو الرئيس الرابع للجمهورية وذلك من الفترة 21 أبريل 1980م وحتى 13 يناير 1986م، وهو من مواليد (1939م) قرية القوز – مديرية مودية – محافظة أبين، درس في مدينة مودية وأحور وتخرج بعد ذلك من دار المعلمين وتم تعيينه مدرساً في مدرسة دثينة الابتدائية عام 1959م وليصبح بعد ذلك مديراً لها، يعد من أنشط أعضاء حركة القوميين العرب والجبهة القومية خلال فترة الكفاح المسلح وبعد إعلان الاستقلال الوطني عُين محافظاً للجزر[1]، ثم محافظاً للحج[1]، ليتدرج بعدها في الكثير من المناصب الوزارية ورئاسة الوزراء عام 1971م، كان عهده عهد تقدم وتنوير وانفتاح مع العديد من دول الجوار وشهدت الجمهورية أبان حكمه نهضة كبيرة في كل المجالات، غادر السلطة عقب الأحداث الدموية في 13 يناير 1986م واستقر في صنعاء ثم سوريا، ويعيش حالياً في جمهورية مصر العربية.

5-حيدر أبوبكر العطاس (1986 – 1990م)

عين في 24 يناير 1986م رئيساً لهيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى حتى 22 مايو 1990م، وهو من مواليد (1939م) مدينة حريضة في محافظة حضرموت، حاصل على شهادة بكالوريوس في الهندسة الكهربائية من جامعة القاهرة، يعد من ابرز قيادات الجبهة القومية وحركة القوميين العرب في حضرموت[1]، تولى وزارة الإنشاءات والأشغال في كل الحكومات التي شكلت في الجمهورية منذ الخطوة التصحيحية 22 يونيو 1969م حتى إعلان قيام الوحدة، وعين مرتين رئيساً للوزراء كان أولها خلال الفترة من 14 فبراير 1985م وحتى 8 فبراير 1986م، وثانيها تعيينه رئيساً لوزراء أول حكومة للوحدة اليمنية[1]، يتميز بالحكمة والعقلانية والوسطية وحسن التصرف والقبول لدى الكثير من دول الجوار، يعيش حالياً في المملكة العربية السعودية.

السلطة التشريعية:

من الطبيعي وفي المراحل الأولى للاستقلال وبعد عملية تغيير ثوري كبير لكل المنظومة الاستعمارية السابقة عدم وجود سلطة تشريعية ومجالس برلمانية في جمهورية حديثة الولادة، لذلك فقد حدد القرار الأول في البند الثاني منه أن القيادة العامة للجبهة لقومية هي السلطة التشريعية في الجمهورية وتمارس تلك المهام حتى يتم إعداد دستور مؤقت للجمهورية[1]، وفي الأول من ديسمبر 1967م أصدر الرئيس قحطان محمد الشعبي مرسوم جمهوري رقم (5) قضى بتعيين 13 من أعضاء القيادة العامة للجبهة القومية في الهيئة التشريعية للجمهورية وذلك لحين إعداد دستور مؤقت للجمهورية وشدد على ضرورة الالتزام بنظام الحزب الواحد والتنظيم الواحد فقط في الجمهورية وهي الجبهة القومية[1]، وفي اليوم التالي الثاني من ديسمبر 1967م أصدر الرئيس قحطان محمد الشعبي المرسوم الرئاسي رقم (6) والذي قضى باعتبار جميع القوانين والتشريعات السابقة التي وضعت في عهد الإدارة البريطانية سارية المفعول قانونياً وإدارياً على أن يتم اعتماد كلمة رئيس الجمهورية قحطان محمد الشعبي على تلك القوانين بدلاً من كلمة صاحبة الجلالة، المندوب السامي البريطاني، وزير اتحادي، وزير المستعمرات أو أي كلمات استعمارية أخرى حتى يتم وضع قوانين وتشريعات خاصة

بالجمهورية ويعمل بها بشكل دائم[1].

في 30 نوفمبر 1970م صدر أول دستور لجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية وقد جاء في المادة التاسعة منه أن يتم تشكيل مجلس شعب أعلى على أساس الانتخابات الحرة العامة والمتساوية والمباشرة وجاء أيضاً في المادة (134) منه أن تقوم القيادة العامة للجبهة القومية بتشكيل مجلس شعب أعلى مؤقت ولمدة سنة واحدة فقط، وذلك بسبب الأوضاع الراهنة في الجمهورية وعدم صدور قانون الانتخابات اقتضت الحاجة إلى تشكيل المجلس بالتعيين مؤقتاً ريثما تتمكن الدولة من وضع الأسس والقواعد المنظمة لإجراء عملية الانتخابات العامة وقيام السلطة التشريعية المنتخبة، وفي 15 أبريل 1971م أصدر رئيس مجلس الرئاسة سالم ربيع علي قرار تشكيل مجلس الشعب الأعلى الذي تكون من (101) عضواً والتي استمرت صلاحياته لمدة ثمان سنوات (31 يوليو 1971م- 27 أغسطس1978) وحتى انتهاء فترته بانتخاب مجلس الشعب الأعلى الثاني في ديسمبر 1978م[1]، والذي استمر حتى عام 1986م، ليبدأ فترة عمل مجلس الشعب الأعلى الثالث من ديسمبر 1986م وحتى 22 مايو 1990م[1].

السلطة التنفيذية:

ظهرت السلطة التنفيذية والمتمثلة في مجلس الوزراء قبل ظهور السلطة التشريعية التي تسن لها القوانين والمشاريع الواجب تنفيذها، وهو أمر طبيعي بالنسبة لجمهورية حديثة الولادة تحتاج لفترة من الزمن لسن دستور وأنظمة جديدة تسير عليها كما أن تشكيل الحكومة منذ أول يوم للاستقلال يعتبر ضرورة ملحة لتسيير أمور الدولة ومصالح الشعب وتوفير احتياجاتهم، لذا فقد كلفت القيادة العامة للجبهة القومية رئيس الجمهورية المعين من قبلها قحطان محمد الشعبي بتشكيل الحكومة [1].

1- الحكومة الأولى:

كان الرئيس قحطان محمد الشعبي أول رئيس للجمهورية وأول رئيس للحكومة أيضاً، وقد تكونت حكومته من 14 وزير ابتدأت فترة عملهم منذ يوم الاستقلال وإعلان التشكيل الحكومي في 30 نوفمبر 1967م وحتى 5 أبريل 1969م، أي أن هذه الحكومة استمرت حوالي عام واحد وأربعة أشهر وخمسة أيام فقط [1].

2-الحكومة الثانية:

كُلف فيصل عبد اللطيف الشعبي بتشكيل ثاني حكومة في جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية وذلك خلال الفترة من 6 أبريل 1969م والتي استمرت حتى 22 يونيو 1969م أي حوالي شهرين و16 يوماً وتكونت من 14 وزير [1].

3-الحكومة الثالثة:

تولى محمد علي هيثم رئاسة الحكومة الثالثة في الجمهورية وذلك خلال الفترة من 23 يونيو 1969م وحتى الثاني من أغسطس 1971م أي عامين وشهرين وتسعة أيام فقط، وكما جرت العادة فقد تكونت حكومته من 14 وزيراً[1].

4-الحكومة الرابعة:

يعد علي ناصر محمد رابع رئيس للحكومة في الجمهورية وذلك خلال الفترة من الثاني من أغسطس 1971م وحتى 14 فبراير 1985م أي 13 عام و3 أشهر و10 أيام، وتكونت حكومته من 13 وزيراً[1].

5-الحكومة الخامسة:

كانت برئاسة حيدر أبوبكر العطاس وتكونت من 19 وزيراً وذلك خلال الفترة من 14 فبراير 1985م وحتى 8 فبراير 1986م أي أنها استمرت حوالي 11 شهراً و22 يوم فقط [1].

6-الحكومة السادسة:

هي آخر الحكومات في جمهورية الين الديمقراطية الشعبية وكانت برئاسة ياسين سعيد نعمان وعضوية 16 وزيراً وذلك

خلال الفترة من 8 فبراير 1986م وحتى 22 مايو 1990م أي استمرت أربع سنوات وشهرين و11 يوم فقط [1].

المبحث الثالث: مجالات التطور في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية

شهدت جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية خلال فترة قيامها البسيطة والتي لم تتعدى ثلاثة وعشرون عام تطورات في مختلف المجالات التي لا يمكننا التطرق إليها وتفصيلها في هذا الحيز اليسير وسنكتفي بالحديث عن جوانب التميز والسبق على كل من دول المنطقة تمكنت من خلالها تحقيق إنجازات ومستويات وأرقام عالية على المستوى الدولي والإقليمي ومن أهمها:

الدستور:

في 30 نوفمبر 1970م صدر أول دستور للجمهورية أي بعد ثلاثة سنوات من إعلان الاستقلال الوطني وهذا يعد تميز وسبق على مستوى الجزيرة والخليج حيث وأن الأوضاع الداخلية التي عاشتها الجمهورية منذ أول يوم للاستقلال اتسمت بالاختلاف في وجهات النظر والانقسام والتي عاشها أولاً ومنذ البداية بين أعضاء القيادة العامة للجبهة القومية فذاك يمين رجعي وهذا يسار انتهازي جرت البلد إلى حروب داخلية وتصفيات جسدية رغم واحدية الهدف الوطني الذي يجمعهم[1]، ومن جانب آخر صراعات الجبهة القومية مع القوى والأحزاب الأخرى في الداخل والتي لا تقل عنها وطنية وأيضاً تخوف الجبهة القومية من المحاولات الخارجية الطامحة في القضاء على النظام الجمهوري، وما زاد من سوء الأوضاع هو عدم وجود الكادر القانوني المؤهل خاصة بعد تفرد الجبهة القومية بالحكم وقضاءها على كل القوى الوطنية المنافسة لها، وهو الأمر الذي أدى في مجمله إلى قيام الرئيس قحطان الشعبي بإصدار المرسوم رقم (5) في 1 ديسمبر 1967م والخاص بتكوين لجنة تشريعية من أعضاء القيادة العامة للجبهة القومية مكونة من 13 عضو وتبعة في اليوم التالي 2 ديسمبر 1967م إصدار المرسوم الجمهورية رقم (6) والخاص بالعمل بالأنظمة والقوانين القديمة في عدن حتى تتمكن اللجنة التشريعية من إكمال عملها في إصدار دستور جديد[1].

في الأول من أغسطس 1970م تم الانتهاء من مسودة الدستور وأعطيت مدة ثلاثة أشهر لمناقشته بين أبناء الشعب والمنظمات الجماهيرية ونجم عن ذلك تعديل أربعين مادة في الدستور الذي تكون في صورته النهائية من 135 مادة موزعة على ستة أبواب، وفي 31 أكتوبر 1978م تم تعديل ذلك الدستور في ظل أوضاع لا تقل مأساوية عن الأوضاع السابقة التي رافقت العمل على الدستور السابق، حيث قتل الرئيس سالمين واعتلى عبدالفتاح إسماعيل الرئاسة وتنحى بعد أقل من عام أسس خلالها الحزب الاشتراكي اليمني في أكتوبر 1978م وانتهت كل تلك المآسي بتولي الرئيس علي ناصر محمد رئاسة الجمهورية وبدأ العمل المنظم بالدستور الجديد الذي تكون من 138 مادة موزعة على ستة أبواب[1]، وقد بلغت القوانين الصادرة في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية خلال الفترة من عام 1968م وحتى الثالث من سبتمبر 1989م حوالي 612 قانوناً وهو ما يعد إنجاز تاريخي يحسب لهذه الجمهورية في ظل حروب وصراعات متواصلة كان من الصعب معها تحقيق تميز تمثل في صدور تلك الدساتير والقوانين التي استمر العمل بها حتى 22 مايو 1990م عند إعلان قيام الوحدة اليمنية.

المجال الاقتصادي:

إن موقع جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية الجغرافي بحد ذاته هو ميزة اقتصادية من صنع الله سبحانه وتعالى، حيث تسيطر من خلال هذا الموقع على خطوط التجارة العالمية بربطها بين تجارة الشرق والغرب وتوسطها لقارات العالم القديم الثلاث وهو ما أدى لإظهار الحركة التجارية في موانئها، كما أن طول الشريط الساحلي الواقعة عليه أدى لرخاء اقتصادي في مجال صيد الأسماك، أما في المجال الزراعي فقد كانت تربتها البركانية سبب توفر كل أنواع الخضار والفواكه فيها وفي تنشيط حرفة الرعي أيضاً مما حافظ على جودة وزيادة أعداد ثروتها الحيوانية، وأمام كل تلك المزايا الربانية عمل رجال السياسة والاقتصاد في الجمهورية العديد من الدراسات الاقتصادية بالاستعانة بالخبراء السوفييت والألمان الشرقيين للمساعدة وتقديم المشورة والدعم والإمكانيات لحفاظ على ذلك التميز الاقتصادي[1]، والنهوض به وهو الأمر الذي ما كان له أن يحدث لولا السياسة الاقتصادية التي تم إتباعها بوضع خطط زمنية

للنهوض بكل المجالات في الجمهورية وهي:

1-خطة التنمية الثلاثية (1971م-1974م).

2-خطة التنمية الخمسية الأولى (1974م-1979م).

3-خطة التنمية الخمسية الثانية (1981م-1985م).

4-خطة التنمية الخمسية الثالثة (1986م-1990م) [1].

المجال التعليمي:

شهدت الجمهورية تطوراً كبيراً في مجال التربية والتعليم حيث فتحت الكثير من المدارس في مختلف أنحاء الجمهورية والتي التحق بها إعداد كبيرة من البنين والبنات نظراً لمجانية التعليم وقد ابتدأ التعليم من مرحلة رياض الأطفال حتى التعليم الثانوي على أساس السلم التعليمي 9-3 أي تسع موحدة و3 سنوات تعليم ثانوي ثم تغيير إلى 8-4، وأهم تجربة نموذجية في تطوير القدرة التطبيقية للتعليم العام هو ربطه بالبيئة المحلية والتركيز على الجانب التطبيقي عنه النظري حيث تم تدشين ما يعرف بالتعليم البوليتكنيك (الصناعي) في المدن والزراعي في الريف خلال الفترة 1982-1990،كما ظهر التعليم الجامعي بافتتاح جامعة عدن عام 1970م لتوفر الكثير من الكوادر التعليمية في كافة مجالات العلوم، ولم تكتفِ الحكومة بذلك حيث عملت على فتح العديد من المعاهد الفنية المهنية والتكنولوجية والطبية وخطت جمهورية اليمن الديمقراطية بكل تلك الإجراءات خطوات كبيرة ومتقدمة في مجال التربية والتعليم وفي مقدمتها الاهتمام بالحملة الوطنية لمحو الأمية حيث تمكنت من جني ثمارها عندما أعلنت منظمة اليونسكو في 6 أبريل 1985م أن جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية تحتل المرتبة الأولى بين كل دول شبه الجزيرة العربية في مجال التعليم وأن نسبة الأمية فيها هي 2% فقط من إجمالي عدد السكان وشكرت جهود الحكومة المبذولة في الاهتمام بالمجال التعليمي[1]، وهذا هو جانب التميز في الجانب التعليمي فتصريح منظمة اليونسكو التابعة للأمم المتحدة يعني وبما لا يدع مجال للشك أن التعليم وصل لكل بقاع الجمهورية وشمل كل الفئات العمرية فيها.

المجال الاجتماعي:

يعد الجانب الاجتماعي أكثر المجالات تطوراً ويعود السبب في ذلك لطبيعة النظام الجمهوري ونهجه الاشتراكي، فلم يعرف المجتمع وجود أي طبقات أو فوارق طبقية، بل مكونات اجتماعية واحدة ونسيج اجتماعي واحد متساوي في الحقوق والواجبات ذكوراً كانوا أو إناث فالعلم والعمل والمشاركة السياسية كانت متاحة للجميع وهو ما بدا جلياً في دورة انتخابات المجالس المحلية التي تمت لأول مرة في عم 1976م، وفي انتخابات مجلس الشعب الأعلى في الدورة الثانية عام 1987م عندما تمكنت المرأة من الفوز بعشرة مقاعد في المجلس من أصل 111 مقعد، مما يدل على تطور الوعي بين أفراد المجتمع والذي لعب الدور الرئيسي فيه هو قانون الأسرة الذي أُصدر في 1 يناير 1974م حيث ساهم كثيراً في تعميق علاقات الاحترام والتكافؤ في الفرص بين الرجل والمرأة[1]، وهو تميز فريد لهذه الجمهورية المحاطة بالعديد من الأنظمة الملكية ثم ذكره والثناء عليه في التقارير الأمريكية.

أكدت الجبهة القومية في كل القرارات الصادرة منذ يوم الاستقلال وحتى الخطوة التصحيحية 22 يونيو 1969م عدم سماحها بأي أعمال ومشاكل داخلية تخل بالأمن والنظام وكان لقوتها وسيطرتها رسالة اجتماعية واضحة لكل أبناء الجمهورية ساهمت في القضاء على الكثير من الظواهر والمشاكل الاجتماعية مثل السرقة والقتل ونهب المال العام وحمل السلاح والثأر والمظاهر القبلية والتفاخر بالانتماءات القبلية وغيرها من المظاهر الاجتماعية التي تفردت وتميزت بها هذه الجمهورية عن كل دول المنطقة [1].

المجال الثقافي والإعلامي:

يعتقد البعض أن الجانب الثقافي والإعلامي في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية كان ضعيفاً بحجة أنه كان يهدف لخدمة مصلحة الحزب الواحد والمسار الاشتراكي، حيث انه لم يسمح بقيام أي نشاط ثقافي معارض[1]، وهم مصحون في ذلك إلى حد ما

وفي جوانب معينة فقط كالصحافة مثلاً، إلا أن هناك جوانب أخرى تميزت فيها الجمهورية خلال فترة قيامها في المجال الثقافي والإعلامي كالجانب الفني، حيث أن هناك العديد من الفنانين من أبناء الجمهورية تميزوا وذاع صيتهم في كل أنحاء الجزيرة العربية بل والعالم العربي وهو الأمر الذي ينطبق على الشعراء أيضاً، فقد تميزت الجوانب الفنية بأنماط فنية مختلفة وألوان عديدة منها العدنية والحضرمية واللحجية واليافعية وغيرها، كما شهدت الحركة المسرحية تطوراً كبيراً وسجلت لها أعمل مسرحية خالدة في كل الأذهان، إضافة إلى وجود السينما وانتشارها في كل مدن الجمهورية تحت إشراف المؤسسة العامة للسينما التي سجلت بذلك نقطة تميز ثقافي تفردت بها هذه الجمهورية فقط، إضافة إلى المهرجانات السنوية الثقافية للأعراس والرقص الشعبي والتي راجت ولا تزال رائجة في كل أنحاء الجزيرة العربية والعالم ككل من خلال مشاركتها في الكثير من المحافل الفنية الدولية والتي منحتها نقطة تميز في كل تلك الجوانب الفنية كأمثلة فقط على تميز وتطور هذه الجمهورية في المجال الثقافي والإعلامي[1].

المجال العسكري:

اعتمدت الجبهة القومية في كفاحها المسلح ضد الاستعمار البريطاني على جهود ثوارها والقطاع الفدائي والتفاف معظم أبناء الشعب حولها، وتشير بعض المصادر أن الجبهة القومية ما كان لها أن تتمكن من تحقيق النصر وإسقاط كل المناطق لولا دعم القوى الوطنية داخل الجيش الاتحادي لها وتقديم السلاح والعتاد والرجال لها حيث أن كل تلك الأمور جاءت بأمر من المندوب السامي البريطاني في عدن إلى قادة الجيش بطريقة سرية وتنسيق خفي[1]، وخلال الفترة من 7-10 نوفمبر 1967م اجتمع المندوب السامي همفري تريفيليان مع قادة الجيش موضحاً لهم تمكن الجبهة القومية من السيطرة على كل البلد وعدم مقدرة القوات البريطانية على الاستمرار في المواجهة، وهذا الحديث ينفي الادعاء السابق بوجود أي تنسيق، وأمام ذلك قرر قادة الجيش الوقوف مع الجبهة القومية لأن كل ما يهمهم هو الحفاظ على أمن واستقرار البلد من الحروب والفتن[1].

بدأت الجمهورية بهذا الجيش الاتحادي الموروث من العهد السابق والذي كان يتكون من ألوية قليلة العدد وقليلة التسليح حيث لا تمتلك سوى أسلحة قديمة من نوع (كنده) وبعض الرشاشات الخفيفة والمتوسطة (رتوسترلنج) ومدافع ميدان عيار 25 رطل وعربات قليلة العدد في معسكر صلاح الدين، وعربات مدرعة من نوع (فيريت) والقليل من طائرات الجت بروفست وزورقين بحريين صغيرين وسفينة، وكل ذلك ما كان يكفي لحماية سيادة الجمهورية الوليدة، لذلك كان لابد من بناء جيش وطني قوي، وقد بدأت أولى الخطوات عندما قام أول وزير للدفاع في حكومة قحطان السيد علي سالم البيض بزيارة إلى موسكو وطلب الدعم والتسليح الروسي في 1968، إلا أن الانعطافة الملحوظة في مسيرة تطور المؤسسة العسكرية تحسب منذ أن جمع وزير الدفاع آنذاك على ناصر محمد كل قيادة القوا المسلحة لوضع خطة خمسية لبناء الجيش الوطني بمساعدة الخبراء السوفييت وسوريا وليبيا والعراق وتمخضت كل تلك الجهود عن افتتاح أول كلية عسكرية في عدن في الفاتح من سبتمبر 1971م[1]، والتي تعتبر البداية الحقيقية لبناء جيش جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية والذي تكون في مجمله من وحدات برية وبحرية وجوية على أعلى المستويات في التدريب والإعداد والتأهيل وتلك هي نقطة التميز في الجانب العسكري حيث بني على أحدث الأسس العلمية المتطورة والذي بلغ تعداد أفراده حوالي 80 ألف ضابط وجندي و40 لواء مشاة في كل التخصصات الحربية و18 دائرة للأركان العامة وكليتين عسكرية وكلية جوية وكلية للشرطة و12 مدرسة تخصص عسكري في مختلف المجالات العسكرية ومدرسة للقادة والأركان، كما امتلك الجيش قاعدة صيانة للصواريخ وهي نقطة تميز أخرى لأنها كانت القاعدة الوحيدة في المنطقة العربية وهي تقوم بصيانة كافة أنواع الصواريخ لصالح حلف وارسو وكان موقعها في بئر النعامة بمدينة عدن[1].

هكذا كانت جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية في 23 عاماً من عمرها، كانت بدايته من مولدها في 30 نوفمبر 1967م حتى نهايتها عند توحيد شطري اليمن وإعلان قيام دولة الوحدة في 22 مايو 1990م.

الخاتمة

ظل جنوب اليمن في معظم تاريخه الحديث يخضع لعدد كبير من الكيانات السياسية الصغيرة، التي اختلفت أسمائها بين مشيخة وسلطنة وامارة، وعند خضوعه للنفوذ البريطاني الذي استمر قرابة 130 عاما حافظت السلطات البريطانية على الوضع السياسي المفتت لأسباب خاصة بها، وحاولت في أيامها الأخيرة أن تقيم اتحادا فدراليا يجمع معظم تلك الكيانات لكن الحركة الوطنية والتحررية كان لها موقفا سلبيا من ذلك الاتحاد الذي لم يضم سلطنات الجنوب كلها وفي الأخير سقطت مناطقه ومناطق كل السلطنات والمشيخات الجنوبية في يد الجبهة القومة في الشهور الأخيرة من سنة 1967م.

ومثلت الجمهورية الوليدة التي ظهرت في جنوب اليمن في 30 نوفمبر 1967مرحلة مهمة في تاريخه السياسي، فقد تمكنت من توحيد مناطق الجنوب كلها ولأول مرة تحت سلطة مركزية واحدة، كما قدمت تجربة حكم مختلفة عن تجارب الحكم في سلطنات الجنوب وفي دول المنطقة كلها، فقد تشبعت الجبهة القومية التي قادت الجمهورية بالأفكار التحررية القومية التي سادت ريحها الوطن العربي في ذلك الوقت، ثم اتجهت نحو اليسار أكثر وأكثر حتى أصبحت تعتنق الفكر الاشتراكي الأممي الذي كان مركزة الاتحاد السوفيتي، ونتج عن ذلك التحول جملة من المواقف السياسية التي وترت علاقاتها مع العديد من القوى الوطنية الداخلية وكذلك مع دول المنطقة التي كانت تهيمن عليها أنظمة تقليدية في ظل سياسة دولية تميزت بالاستقطاب الحد بين المعسكرين الشرقي والغربي.

ودفع الفكر السياسي التي تبنته الجبهة القومية والتنظيمات السياسية الوليدة منها وآخرها الحزب الاشتراكي اليمني إلى جملة من الإجراءات والسياسية والتشريعية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والثقافية ذات الطابع الاشتراكي، وفي حين كان لتلك السياسات إيجابياتها مثل القضاء على النظم والقبلية، ووقف الثارات، وإلزامية التعليم، ومجانية الكثير من الخدمات العامة ومنها التعليم والصحة، ودعم السلع الغذائية، فقد كانت لتلك السياسات سلبياته ومنها الاستبداد السياسي، وتقييد الاقتصاد وهيمنة الدولة عليه مما دفع بكبار التجار والرأسمال الوطني على مغادرة البلد، كما مثلت دورات الصراع على السلطة واحدة من أهم مشكلات نظام جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية. كما كانت مؤشرات بداية تفكك المعسكر الاشتراكي وسقوط الاتحاد السوفيتي المدوي 1991 عواقبه الوخيمة لما جرى لاحقا للشطر الجنوبي من دمار وهزائم.

المراجع

أولاً: الكتب:

1. أحمد المروني: العلاقات المصرية اليمنية، دار التضامن – القاهرة، 1990م.
2. أحمد عطية المصري: النجم الأحمر فوق اليمن، مؤسسة الأبحاث العربية – بيروت، 1986م.
3. ادجار أوبلانس: الحرب والثورة في اليمن حتى عام 1970م، ترجمة عبد الخالق محمد لاشيد، ط2، مكتبة مدبولي – القاهرة، 1990م.
4. أسمهان العلس: مفاوضات استقلال جنوب اليمن، دار التيسير – عمّان، 1997م.
5. حسين الحبيشي: تقرير المصير، دار ابن خلدون – بيروت، 1967م.
6. زيد الفضيل: الحركة الثقافية في اليمن وانعكاساتها السياسية، إصدارات مركز سيبويه للطباعة والنشر الرقمي – مكة المكرمة، 2020م، ص225.
7. سالم باجميل: الموسوعة اليمنية، ج3، مؤسسة العفيف الثقافية – صنعاء، 203م، ص218.
8. سعيد عولقي: سبعون عام من المسرح في اليمن، دائرة الثقافة والنشر – وزارة الثقافة والسياحة – عدن، 1983م.
9. سلطان أحمد عمر: نظرة من تطور المجتمع اليمني، دار الطليعة للطباعة والنشر – بيروت، 1970م.

10. سلطان ناجي: التاريخ العسكري لليمن، دار العودة – بيروت، ط2، 1985م.
11. سلطان ناجي: الخلفية التاريخية للاحتلال البريطاني لعدن، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية – الكويت، 1975م.
12. عبد الفتاح إسماعيل: الثورة الوطنية الديمقراطية وآفاقها الاشتراكية، المجلد 1، دار الفارابي – بيروت، 1979م.
13. عبد الله أحمد بن أحمد: تجربة البناء العسكري في اليمن – الشطر الجنوبي، مؤسسة 14 أكتوبر للطباعة والنشر – عدن، 1992م.
14. عبد الله حسين بركات: عجز الموازنة العامة أسبابه وعلاجه، إصدار مجلة الثوابت – صنعاء، 1996م.
15. عبد الوهاب الروحاني: اليمن وخصوصية الحكم والوحدة، ط2، دار زهران للنشر والتوزيع – عمّان، 2009م.
16. عبدالله الثور: وثائق يمنية، مطبعة المدني – القاهرة، 1986م.
17. عبده حسين الأدهل: الاستقلال الضائع: دار العهد للطباعة والنشر – القاهرة، ط2، 1993م.
18. علي ناصر محمد: ذاكرة وطن، ج2، دار المدى – بغداد، 2020م.
19. الفرد هوليداي: الصراع السياسي في شبه الجزيرة العربية، ترجمة حازم صاغية وسعد محيوه، دار ابن خلدون – بيروت، 1975م.
20. فيتالي ناؤومكين: الجبهة القومية في الكفاح من أجل استقلال اليمن الجنوبية، دار التقدم – موسكو، 1984م.
21. فيصل الشعبي وآخرون: كيف نفهم تجربة اليمن الجنوبية الشعبية، دار الطليعة للطباعة والنشر – بيروت، 1969م.
22. محمد حسن عوبلي: اغتيال بريطانيا لعدن، منشورات العصر الحديث – بيروت، 1391هـ، ص237.
23. محمد عباس ناجي: حقائق جديدة عن الانطلاقة الأولى لثورة 14 أكتوبر، دار الكتب العامة – صنعاء، 2002م.
24. محمد عمر الحبشي: اليمن الجنوبي، دار الطليعة للطباعة والنشر – بيروت، 1968م.
25. محمد يحي الحداد: التاريخ العام لليمن، ج5، دار التنوير للطباعة والنشر – بيروت، 1986م.
26. مكرم محمد أحمد: الثورة في جنوب الجزيرة عدن واليمن، المؤسسة المصرية العامة للكتاب والنشر – القاهرة، 1968م.
27. نائف حواتمة: أزمة الثورة في الجنوب اليمني، دار الطليعة للطباعة والنشر – بيروت، 1968م.
28. همفري تريفيليان: الشرق الأوسط في ثورة – الجزء الثالث عدن 1967م، مطابع ماكمليان – لندن، 1970م ترجمة منال سالم حلبوب.
29. همفري تريفيليان: الشرق الأوسط في ثورة، ج3 عدن، مطابع ماكمليان – لندن، 1970م.
30. يفغيني بريماكوف: التاريخ الحديث لدول آسيا العربية، دار ناؤوكا للنشر – موسكو، 1988م.

ثانياً: الصحف والمجلات:

1. صحيفة 14 أكتوبر: مراحل تطور النظام الدستوري في اليمن الجنوبي، يحيى قاسم سهل، 2012/11/30م، عدن.
2. صحيفة الأيام: الحكام في الجنوب 1967م – 1994م، المحرر، الأحد، 17 مايو 2020م.
3. صحيفة الثوري: 30 يناير 1968م.
4. صحيفة الشرق الأوسط: صراع الرفاق الدامي في عدن من أول تصفية إلى آخر مذبحة، منير الماوري، عدن 13945، 1 فبراير 2017م.
5. صحيفة صوت الجنوب: العدد 30، السنة الثالثة، الجمعة 10 يناير 1964م.
6. صحيفة عدن الغد: المؤتمر العام الرابع للجبهة القومية، الخضر عبدالله، الأربعاء 7 أكتوبر 2020م.
7. صحيفة عدن الغد: ذاكرة وطني، للرئيس علي ناصر محمد، 2020/7/14م.
8. صحيفة عدن الغد: قصة سالمين وابنته خزانة، المحرر، عدن، الجمعة 27 أكتوبر 2017م.
9. صحيفة عدن تايم: عدن بين محو الأمية وتفشي الجهل، حسن قاسم، الجمعة 14 أغسطس 2020م.
10. كتاب الإحصاء السنوي لعام 1988م: الجهاز المركزي للإحصاء – عدن، 1988م.
11. مجلة دراسات تاريخية: الجنوب العربي الثورة والاستقلال: البعد الجيوسياسي للصراع في عدن (1963 – 1967) د. وليد عبدالباري قاسم، ، مركز عدن للدراسات والبحوث التاريخية والنشر، العدد الثالث، عدن 2019م.

ثالثاً: الوثائق:

1. وثائق أرشيف وكالة الاستخبارات الأمريكية: اليمن الجنوبي، واشنطن، 14 يناير 1986م.
2. وثيقة أس. أيه. أن. ،أس/أر، 2، مفاوضات الاستقلال – جنيف، 22 نوفمبر 1967م/ الأرشيف الوطني البريطاني – لندن.
3. وثيقة القرار الجمهوري رقم (1)، القيادة العامة للجبهة القومية، 30 نوفمبر 1967م، عدن.
4. وثيقة القرار الجمهورية رقم (1) لعام 1990م، رئاسة الجمهورية اليمنية، 24 مايو 1990م، صنعاء.
5. وثيقة القرار رقم (14) لعام 1971م الخاص بتشكيل مجلس الشعب الأعلى، رئاسة الجمهورية، 15 أبريل 1971م، عدن.
6. وثيقة المرسوم الجمهوري رقم 20 والخاص بتعيين محافظين للمحافظات الست، 1967/12/17م، رئاسة الجمهورية – عدن.
7. وثيقة المرسوم الجمهورية رقم (6)، رئاسة الجمهورية، 1967/2/2م، عدن.
8. وثيقة المرسوم الجمهورية رقم (4) والخاص بإنشاء منصب محافظ الجزر، 1967/12/1م، رئاسة الجمهورية – عدن.
9. وثيقة المرسوم رقم (1) الخاص بتشكيل الوزارة، 30 نوفمبر 1967م، قحطان الشعبي، رئاسة الجمهورية، عدن.
10. وثيقة تقرير الخبيرة الأمريكية هيلين لاكنر: اليمن الجنوبي قدم إنجازات استثنائية والوحدة تحولت إلى فجر كاذب، ترجمة سوث24 – واشنطن – منشورات ياكوبين – سويسرا، 2020م.
11. وثيقة دستور جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، أكتوبر 1978م، مدونة القاضي أنيس جمعان – عدن، 6 أغسطس 2019م.

12. وثيقة محضر اجتماع القيادة العامة للجبهة القومية، صباح 30 نوفمبر 1967م، رئاسة الجمهورية، عدن.